



عمادة البحث العلمي
DEANSHIP OF SCIENTIFIC RESEARCH

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
<http://scientific-journal.sustech.edu/>



محددات سعر الصرف في السودان "خلال الفترة 2011م - 2020م"

أبوبكر عبد الفتاح محمد أحمد و سعد عبد الله سيد أحمد الكرم
شركة باسقات للدعاية والاعلان
جامعة النيلين - كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية

المستخلص:

تناولت الدراسة محدّدات سعر الصرف في السودان خلال الفترة (2011 - 2020م). تمثّلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الآتي : هل توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة "عرض النقود، معدل التضخم، الناتج القومي الإجمالي، احتياطي النقد الأجنبي، الميزان التجاري" وسعر الصرف كمتغير تابع". هدفت الدراسة لتوضيح العلاقة بين سعر الصرف "متغير تابع" والمتغيرات المستقلة. تفترض الورقة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية "عكسية" بين "معدل التضخم، الناتج القومي الإجمالي، احتياطي النقد الأجنبي" وسعر الصرف، وهناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين "عرض النقود، الميزان التجاري" وسعر الصرف. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتحليل الإحصائي باستخدام برنامج (E-views) لتحليل بياناتها. من أهم نتائج الدراسة: هناك ارتباط بين المتغيرات المستقلة "عرض النقود، معدل التضخم، الناتج القومي الإجمالي، احتياطي النقد الأجنبي، الميزان التجاري" والمتغير التابع "سعر الصرف". قيمة معامل التحديد المعدل (R2-adjusted) تعادل "0.99" بمعنى أن 99% من التغيرات في النموذج يتم تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة، في حين أن 1% من التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى. من أهم توصيات الدراسة : إصلاح هيكل الاقتصاد السوداني، وتنويع الصادرات لمعالجة عجز الميزان التجاري، أيضاً بناء علاقات تجارية واقتصادية مع دول الجوار والمحيط العالمي في إطار التعاون الاقتصادي وإيجاد شركات تجارية إستراتيجية، وضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي، وضرورة انتهاج سياسات نقدية رشيدة مع ضبط مالي، وعند استهداف معدل معين لسعر الصرف لا بد من وضع محدّدات سعر الصرف في الاعتبار .

ABSTRACT:

The study examined the determinants of exchange rate in Sudan during the period (2011-2020). The problem of the study was based on answering the following question: what is the relationship between the exchange rate as a dependent variable and "money supply, inflation rate, GDP, foreign reserves, and trade balance" as independent variables. The study aimed to explain the relationship between the exchange rate as a

dependent variable and the independent variables. The study hypothesized that there is statistically significant inverse relationship between the exchange rate and "Inflation rate, GDP, and foreign reserves". Also, there is statistically significant positive relationship between the exchange rate and "money supply, and trade balance". The study used the descriptive analytical approach and statistical analysis by using E-views program to analyze the data. The study most important results indicated the existence of a correlation between the exchange rate as a dependent variable and "money supply, inflation rate, GDP, foreign reserves, and trade balance" as independent variables. The coefficient of determination (R²- adjusted) showed the quality of an estimate with a coefficient of (0.99). This means that 99% of the changes in the model were explained by the independent variables, whereas 1% of these changes can be traced back to other variables. The study most important recommendations call for reforming the structure of the Sudanese economy, diversifying exports to address the trade balance deficit, also building a trade and economic relationship with the neighboring countries and global environment in the framework of economic cooperation and finding a commercial and strategic partnerships, ensuring economic, political, security and social stability. Moreover, the need to adopt a rational monetary policy along with financial control. Furthermore, to achieve a targeted exchange rate due consideration should be given to determinants of exchange rate.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، عرض النقود، معدل التضخم، الناتج القومي الإجمالي، احتياطي النقد الأجنبي.

المقدمة:

يحتل موضوع سعر الصرف وتغيراته مكانة مهمة في الحياة الاقتصادية للدول، بسبب الدور الذي يلعبه كأداة للقياس في التعاملات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية. إن علاقة سعر الصرف بالمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد قد يمثل مشكلة بالنسبة للدولة التي ترتبط عملتها بالعملة الأجنبية، خاصة تلك التي تصدر سلعاً أولية، إذ تتخفف القيمة الحقيقية لقيمة صادراتها بفعل تدهور قيمة عملتها المحلية، فعلاقات التجارة الخارجية المتشابكة "صادراً ووارداً" تبدأ من مصادر إنتاج السلع المصدرة إلى العمليات العديدة التي تتم حتى خروج السلع للأسواق الخارجية ثم الحصول على العملات الصعبة التي تمول شراء احتياجات مشروعات التنمية في البلاد، ثم وبالضرورة تمتد آثارها المباشرة إلى معدل نمو الدخل القومي ومستواه، ومن ثم فإنها تؤثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة. إن تبني سياسة توسعية يؤدي إلى نمو اقتصادي أسرع فيرتفع معدل التضخم وتتنخفض بالتالي أسعار الفائدة الحقيقية فينتج عن ذلك زيادة الطلب على النقد الأجنبي، فإذا لم يكن لدى الدولة الاحتياطي من النقد الأجنبي الذي يقابل ذلك الطلب تهبط قيمة العملة الوطنية. بالرغم من تمتع السودان بقدرات اقتصادية وثروات طبيعية كبيرة ومتنوعة، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي ومستوى معيشة السكان فيه متدنية للغاية، بسبب المشاكل الاقتصادية والإختلالات الهيكلية التي يعاني منها اقتصاده، وعدم القدرة على استغلال الموارد والثروات الطبيعية الكبيرة وعدم الاستغلال الأمثل وعدم القدرة على تحريك جمود الاقتصاد السوداني وضعف الاستثمارات وفشل المشروعات الاقتصادية وتدنى الإنتاج بالقطاعات الاقتصادية وضعف معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي وعجز الميزان التجاري "بسبب انخفاض عائدات الصادرات وزيادة الواردات" وضعف احتياطي النقد الأجنبي وارتفاع

معدلات التضخم وزيادة الكتلة النقدية "عرض النقود، الأمر الذي انعكس أثره في تدهور سعر الصرف للعملة المحلية في مقابل العملات الأجنبية الأمر الذي جعله من الدول الأقل نمواً والأكثر فقراً في العالم.

مشكلة الدراسة :

ظل الاقتصاد السوداني يعاني من تدهور سعر الصرف العملة المحلية كما تشير بذلك تقارير بنك السودان المركزي، بسبب العديد من المشكلات والعوامل التي ساهمت في ذلك. إن استمرار تدهور سعر الصرف خلال سنوات الدراسة دلالة على ضعف الأداء العام المالي والنقدي على مستوى متغيرات الاقتصاد الكلي. من هنا فإن مشكلة الدراسة يمكن صياغتها من خلال طرح سؤال رئيس هو (ما هي محددات سعر الصرف في السودان؟)، وتتفرع منه الأسئلة التالية :

1. هل هناك علاقة بين سعر الصرف و"معدل التضخم، الناتج القومي الإجمالي، احتياطي النقد الأجنبي" في السودان؟

2. هل هناك علاقة بين سعر الصرف و"عرض النقود، الميزان التجاري" في السودان؟

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية :

تكمن أهميتها في محاولة لدراسة علمية يتوقع أن يستفيد منها الطلاب والباحثين الأكاديميين.

الأهمية العملية :

تأتي من أن نتائج وتوصيات الدراسة يمكن أن تفيد المهتمين والمختصين والمسؤولين وصانعي السياسات ومنتخذي القرارات فيما يتعلق بسياسات سعر الصرف في السودان.

أهداف الدراسة :

1. تتبع تطورات سعر الصرف ومحدداته في السودان.

2. دراسة العلاقة بين سعر الصرف و"عرض النقود، التضخم، الناتج القومي الإجمالي، احتياطي النقد الأجنبي، الميزان التجاري".

3. تقديم توصيات لمعالجة أسباب وتدابير أزمة سعر الصرف في السودان.

فرضيات الدراسة :

1. لسعر الصرف في السودان عدد من المحددات التي تؤثر في استقراره.

2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف و"معدل التضخم، الناتج القومي الإجمالي، احتياطي النقد الأجنبي" في السودان.

3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف و"عرض النقود، الميزان التجاري" في السودان.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتحليل الإحصائي باستخدام برنامج (E-views) لتحليل البيانات التي تم جمعها من المصادر الثانوية (2011م-2020م).

الدراسات السابقة:**دراسة : ابراهيم وآخرون ، (2012م) :**

تمثلت مشكلة الدراسة في هل لتدهور سعر الصرف والتقلبات المستمرة في أسعاره وانخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية، دور في حدوث العجز المستمر في ميزان المدفوعات. افترضت الدراسة أن تدهور سعر الصرف والتقلبات المستمرة في أسعاره وانخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية، أدى لعجز المستمر في ميزان المدفوعات. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والإحصائي. أوضحت النتائج أن لزيادة سعر الصرف دور في زيادة معدلات التضخم الذي يحدث خلل في ميزان المدفوعات، وأن هناك ضعف في حصيللة الصادرات من العملات الأجنبية وزيادة في قيمة الواردات، وأن شح النقد الأجنبي دوراً في استمرار عجز ميزان المدفوعات. أوصت الدراسة بضرورة التنسيق والتشاور بين البنك المركزي والمصارف العاملة عند وضع السياسات النقدية المتعلقة بالنقد الأجنبي، وأحكام تطبيقها بهدف استقرار سعر الصرف، وإعادة تركيبة الصادرات الأولية إلى تركيبة مصنعة في شكل سلع نهائية، وعلى البنك المركزي السوداني شراء الذهب للاحتفاظ به كاحتياطي نقدي، الاستمرار في سياسة سعر الصرف المرن المدار.

دراسة : الكرم ، وأبو الحسن، (2020م):

تمثلت مشكلة الدراسة في ما هو أثر التجارة الخارجية وتغير هيكل الصادرات السودانية في معالجة عجز الميزان التجاري السوداني؟. افترضت الدراسة أن التجارة الخارجية وتغير هيكل الصادرات السودانية لم يؤدي إلى معالجة عجز الميزان التجاري السوداني المستمر. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الإحصائي. أوضحت النتائج أن هناك عجزاً في الميزان التجاري للسودان ظل مستمراً بسبب تراجع الصادرات وزيادة في اعتماد الاقتصاد السوداني على الواردات تلبيةً لزيادة الطلب الكلي في ظل ضعف الإنتاج المحلي وقد أدى ذلك لتدهور سعر صرف العملة المحلية. كما أوصت الدراسة بضرورة بناء علاقات سياسية واقتصادية وتجارية متوازنة في المحيط الإقليمي والعالمي، وإدارة العملية الإنتاجية وتنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية الرئيسية، وإيجاد شراكات تجارية إستراتيجية مع دول الجوار.

دراسة : الإمام، البشير، (2014م) :

هدفت لدراسة نظم وسياسات سعر الصرف في السودان وتأثيراتها على حركة التجارة الخارجية بالتركيز على قطاع الصادرات، استخدمت المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الإحصائي، أوضحت النتائج أن المتغيرات "الاستثمارات الأجنبية، الواردات، الصادرات" ذات دلالة إحصائية على سعر الصرف وتؤثر فيه. كما أوصت الدراسة إتباع نظام سعر الصرف الحر لإنعاش الحركة الاقتصادية، وعدم الاستمرار في تخفيض سعر الصرف لأنه يؤدي لاختلال ميزان المدفوعات، والاهتمام بتفعيل حركة الصادرات للتقليل من الواردات. بينما تتميز هذه الدراسة بتناولها لموضوع محددات سعر الصرف في السودان خلال الفترة (2011-2020م). والتي تمثلت في المتغيرات "عرض النقود، معدل التضخم، الناتج القومي الإجمالي، احتياطي النقد الأجنبي، الميزان التجاري".

أداء متغيرات الدراسة:

1. سعر الصرف:

عبارة عن نسبة تبادل العملة المحلية بالعملة الأجنبية، ويعكس سعر الصرف قيمة عملة الدولة وهي التي تحدد كأي سلعة أولى وفقاً لعوامل العرض والطلب (حميدة، 2010م). يتغير سعر الصرف صعوداً ونزولاً لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي، فإن له تأثيرات عدة على الاقتصاد بشكل عام وعلى حركة الصادرات والواردات بشكل خاص والتوازن في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وهناك عدة طرق وأساليب تتبع اتجاه سعر الصرف في حالة الانخفاض أو الارتفاع (وزارة المالية، 2005م). بالنظر إلى أسعار صرف الدولار مقابل الجنيه، نلاحظ أنه ظل مرتفعاً مع استمرار عجز الميزان التجاري وعدم توافر موارد النقد الأجنبي الكافية لمقابلة الاستيراد. عليه كان لابد من السعر التأسيري لبنك السودان أن يساير السوق الموازي، والذي تحدده أساسيات الاقتصاد مثل العجز في الموازنة العامة وطريقة تمويلها وثقة السوق في آفاق الاقتصاد المستقبلي (حسين وآخرون، 2005م، ص 19-21). يمثل سعر الصرف الأداة الرئيسية لتشجيع الصادرات وقد كان أحد أدوات سياسة التحرير الاقتصادي لحفز الصادرات وتحجيم الواردات، ولكن نتيجة لاستغلال وتصدير النفط الذي أدى إلى ازدياد حصيلة البلاد من العملات الأجنبية، فقد انخفض سعر الصرف الحقيقي الشيء الذي قد يضيق من تنافسية المنتجات غير البترولية خاصة الزراعية منها في الأسواق العالمية (مجلة المصرفي، 2017: 33). أدخل نظام موحد لسعر الصرف في فبراير 1992م، وبناء على ذلك تم إلغاء النظام الذي يعتمد على سوق الصرف الرسمي والحر للعملات إضافة لسوق التجنيز، استبدل ذلك بالسعر الموحد والذي حدد بـ 90 جنية سوداني للدولار، وتم اتخاذ هذا الإجراء لفك الضغوطات المتتالية للمدفوعات الخارجية والتي انعكست في انخفاض احتياجات الصرف الأجنبي، انخفاض الاستيراد وارتفاع وتراكم المدفوعات الخارجية. في عام 2010م أصدر بنك السودان المركزي جملة من التعديلات على ضوابط النقد الأجنبي، وذلك بوضع حافز لكل من يبيع نقداً أجنبياً للمصارف والصرافات من أي مصدر، بنسبة مئوية قابلة للتعديل. شملت التعديلات آنذاك إلغاء شرط ربط فتح الحسابات الحرة بوجود تحويل من الخارج، وسمح بفتحها بما لا يقل عن خمسة ألف يورو وإرجاعها، مع تقديم ما يثبت وجود تدفقات نقدية مستمرة للحساب المفتوح. في عام 2011م اتخذت بعض الإجراءات لتقليل آثار الأزمة المالية العالمية من خلال الآتي:

(1) الاستمرار في نظام سعر الصرف المرن وذلك لميزاته في تحديد الآثار السالبة على الاقتصاد المحلي الناتجة من التغيرات الخارجية.

(2) المحافظة على ثقة المستثمرين "محلياً وأجنبياً" في الأداء الاقتصادي المحلي وذلك لضمان استمرارية جذب الاستثمارات وذلك من خلال استقرار سعر الصرف.

(3) الاستمرار في إدارة الاحتياجات الرسمية مركزياً وفق أولويات السلامة والسيولة والعائد ومقابلة احتياجات البلاد. هدفت سياسة سعر الصرف في عام 2012م إلى بناء احتياطات من النقد وترشيد استخدامها حتى يتم الوصول تدريجياً لوحدة مستقرة تحدد عوامل العرض والطلب في سوق موحد، وذلك من خلال حزمة من الإجراءات ومعالجة المشاكل التي واجهت البلاد بعد الانفصال وما صاحبه من تحديات متمثلة في التوسع النقدي وفقدان جزء كبير من

موارد النقد ودعم السلع الأساسية والتدفقات السابقة للمتعاملين المرتبطة بعدم اليقين وأدت تلك العوامل مجتمعة في تخفيض قيمة الجنيه السوداني وتزايد الفجوة بين أسعار العرض في السوق المنظم والسوق غير المنظم. حيث قام البنك بتقديم حزمة من الإجراءات أسهمت نسبيا في هذه الآثار السالبة وشملت إيقاف ضخ النقد الأجنبي للصرافات كليا وحصص النسبة للمصارف، ترشيد استخدامات النقد الأجنبي من خلال ضبط الصرف، ترشيد البنك المركزي للأغراض غير المنظورة مثل السفر للعلاج بالخارج، إنشاء نظام الربط الشبكي لتداول استثمارات الصادر والوارد، بالإضافة إلى حث الجهات المعنية "المصارف التجارية، الجمارك، وزارة التجارة" لمنع الممارسات غير السليمة في مجال التجارة الخارجية (تقرير بنك السودان، 2012م، ص28). في عام 2013م بذل بنك السودان مجهودات متتابة هدفت للمحافظة على استقرار سعر الصرف ومقابلة التزامات النقد الأجنبي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وتم إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وترسية الطلب على النقد الأجنبي قام بنك السودان بتنفيذ الآتي:

1. الاستمرار في تفعيل الاستيراد بدون تحويل القيمة.
2. وضع الضوابط والإجراءات لتنفيذ اتفاق تعاون مع الجنوب.
3. توجيه المصارف بتخصيص نسبة 1% كمؤشر من جملة الودائع بالنقد الأجنبي في شكل سيولة نقدية.
4. توجيه المصارف بتخفيض نسبة 10% من عائدات حصيلة الصادر غير البترولية، عدا الذهب لاستخدامه في استيراد الأدوية البشرية.
5. إصدار ضوابط تنظيم التعامل مع المناطق الحرة السودانية وخاصة في ما يتعلق بضوابط الصادر والوارد والتحويلات.

في العام 2014م لجأ بنك السودان المركزي إلى سياسة تخفيض قيمة سعر الصرف للعملة الوطنية لتعكس السعر الحقيقي للجنيه السوداني، كما قام بنك السودان بتنفيذ حزمة من الإجراءات لتحقيق أهداف سياسة النقد الأجنبي متمثلة في ترشيد الاستيراد وزيادة موارد النقد الأجنبي وتم مراجعة أسس وضوابط وسائل الدفع لتصدير المواشي الحية بغرض أحكام إجراءات استرداد حصائل الصادر وتنظيم الصادرات الزراعية بما يتماشى مع الكميات المنتجة والمخزون الإستراتيجي (تقرير بنك السودان المركزي، 2015م، ص27). عام 2015م ركز بنك السودان المركزي على عدد من الإجراءات هدفت لإحداث قدر من الاستقرار في سعر الصرف وخفض الفجوة بين السعر في السوق الرسمي والسوق الموازي ومن هذه الضوابط إعادة تنظيم الحسابات بالنقد الأجنبي للجهات المحلية والأجنبية بقصد استقطاب موارد المنظمات للسوق المنظم، بالإضافة لإلزام الأجانب بدفع قيمة الخدمات الفندقية والأنشطة السياحية الأخرى بالعملات الأجنبية، كما تم تبسيط إجراءات الصادر واستيراد المحاصيل، السماح باستيراد مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي بدون تحويل قيمة لتشجيع الاستثمار وتقليل الطلب على النقد الأجنبي بالداخل، إلزام الأجانب في مؤسسات التعليم العالي وأبناء السودانيين العاملين بالخارج بتحصيل رسومهم بالعملة الأجنبية بهدف جذب المزيد من الموارد كما تم السماح للمقاولين المحليين لدى الشركات الأجنبية بتحصيل مستحقاتهم من الجهات الأجنبية بالعملة الأجنبية و ذلك وفق منشور إدارة السياسات رقم 2005/2م (تقرير بنك السودان المركزي، 2015م،

ص27). في عام 2016م انخفض سعر الصرف نسبة لقلّة الصادرات، واتخذت الدولة العديد من السياسات شملت معاملات القطاع الخارجي الخاصة بالصادر والوارد والتحويلات وإدارة موارد النقد الأجنبي، أما في عام 2017م بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن السودان في أكتوبر تم إصدار حزمة من السياسات الخاصة بنظام الصرف وحساب الأسعار القطاعية بين العملات، كما تم استيعاب حافز سعر الصرف ضمن السعر التأشيري، ولزيادة موارد النقد الأجنبي تم تبسيط الإجراءات المصرفية لتجنب الصادر بالسماح بكافة طرق الدفع ومنح المصدرين مهلة لاستعادة حصيلة الصادر تمكنهم من تقديم تسهيلات تحسين تنافسياتهم، بالإضافة للسماح بالبيع تحت التصريف في حالتي السلع الهامشية أو فتح أسواق جديدة، كما تم تعديل الإجراءات الخاصة بصادر الذهب ليصبح بنك السودان المركزي هو المشتري والمصدر والمسوق لذهب التعدين الأول وترشيد الطلب على موارد النقد الأجنبي تم إصدار إجراءات تهدف ضبط وتنظيم الاستيراد.

جدول رقم (1) : تطورات سعر الصرف (الدولار مقابل الجنيه) في السودان (2011- 2020م)

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر الصرف	2.48	3.56	4.74	5.75	6.01	6.18	6.67	24.3	45	55

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية (2011-2020م).

الجدول (1) يوضح أنه وخلال عامي "2011م، 2012م" انخفضت قيمة صرف الجنيه مقابل الدولار إلى "2.48، 3.56" على التوالي وكان لفقْدان نفط الجنوب بعد انفصاله أثراً في ذلك، ولم يكن أمام السودان إلا الاتجاه لمزيد من التقييد في سياسات النقد الأجنبي خاصة فيما يتعلق باستخدامات موارد النقد الأجنبي مثل حصائل الصادر والتحويلات الخارج وبيع النقد الأجنبي لأغراض السفر. إن التشوهات التي حدثت في سعر الصرف أدت إلى تعدد أسعار مثل سعر صرف بنك السودان المركزي السعر الرسمي، وسعر صرف المصارف التجارية والصرافات، وسعر الصرف الجمركي وأسعار السوق الموازي، واتسعت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي بسبب ضعف احتياطات النقد الأجنبي لدى بنك السودان المركزي والمضاربات في سوق العملات الحرة، وسجل سعر الصرف بالسوق الرسمي انخفاضاً خلال الفترة "2013-2015م" حوالي "4.74، 5.71، 6.01" على التوالي، وقد بلغت نسبة الفجوة حوالي 85.7% في ديسمبر 2015م مقارنةً بديسمبر من العام 2014م، مما دعا بنك السودان المركزي لاتخاذ عدد من السياسات هدفت إلى استقرار سعر الصرف "سعر الصرف المرن المدار" والحفاظ على الاحتياطات الأجنبية من التآكل وتشجيع الصادرات غير البترولية، وترشيد الطلب على النقد الأجنبي وتوسيع شبكة مراسلي البنك المركزي، وتقليل الواردات والحد من الضغط على موارد النقد الأجنبي بإيقاف ضخ النقد الأجنبي من البنك المركزي للصرافات، تنظيم التحويلات الخاصة بشركات الاتصالات وشركات الطيران وتحويلات العمال الأجانب بمطالبة شركات الاتصال بتحديد نسبة من أرباحها لإعادة استثمارها بالداخل، وجدولة تحويلات شركات الاتصال وشركات الطيران. لكن انخفاض سعر الجنية صرف السوداني تواصل خلال عامي "2016م، 2017م" ليسجل "11.60، 8.9" على التوالي مقابل الدولار الأمريكي.

2. عرض النقود:

يشير عرض النقود الواسع للنقود (M2) إلى العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها الجمهور غير المصرفي في البنوك التجارية بالإضافة إلى شبه النقود "الهوامش على خطابات الاعتماد المستندية وعلى خطابات الضمان والودائع لأجل والودائع الاستثمارية"، ذلك باستثناء الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها في البنوك التجارية الأجنبية والمؤسسات الحكومية (إدجمان، 1999م: 207). من الواضح أن التدخل الحكومي في سوق سعر الصرف الأجنبي يساعد على التوسع النقدي وذلك تشبهاً بسعر الصرف الثابت لمواجهة الاختلال في ميزان المدفوعات الناتج عن التضخم الخارجي أو عند ظهور الركود المحلي (معروف، 2005م، ص303).

جدول رقم (2) : عرض النقود في السودان (2011-2020م) - مليون جنية

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عرض النقود M ₂	41,853.0	58,663.3	66,445.7	77,739.0	93,642.6	120,800.1	203,367.5	430,786.0	689,797.6	989,904

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية (2011-2020م).

يوضح الجدول رقم (2) أن عرض النقود "M2" شهد توسعا كبيرا خلال الفترة (2011-2020م) من "41,853" مليون جنية في عام 2011م إلى "989,904" مليون جنية في عام 2020م. علماً بأن ما استهدفته السياسة النقدية لمعدل نمو عرض النقود أقل من ذلك بكثير. لقد ارتفع عرض النقود من 41,853.0 مليون جنية بنهاية عام 2011م إلى 58,663.3 مليون جنية بنهاية عام 2012م بمعدل نمو 40.2%، وفي عام 2013م ارتفع عرض النقود من 66,445.7 مليون جنية إلى 77,739 مليون جنية في عام 2014م بمعدل نمو 17% مقارنة بمعدل نمو 13.3% عام 2013م، ذلك نتيجة لزيادة فرق السعر الناتج عن عمليات شراء وتخصيص عائدات الذهب للحكومة المركزية، إضافة إلى ارتفاع التمويل المقدم للقطاع الخاص، علماً بأن السياسة النقدية استهدفت معدل نمو قدره 16.6% في عام 2014م في عام 2015م ارتفع عرض النقود من 93,642.6 مليون جنية إلى 120,800.1 مليون جنية بنهاية عام 2016م بمعدل نمو 29% مقارنة بمعدل نمو 20.5% في عام 2015م، وذلك نتيجة للزيادة في وسائل الدفع الجارية إلى ارتفاع العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب، ولزيادة فرق السعر لعمليات شراء وتخصيص عائدات الذهب للحكومة المركزية، بالإضافة إلى ارتفاع التمويل المقدم للقطاع الخاص، وارتفاع المبالغ المدفوعة بواسطة بنك السودان المركزي لمقابلة التزامات الحكومة علماً بأن السياسة النقدية استهدفت معدل نمو قدره 19.3% في عام 2016م. بمقارنة الأداء النقدي بنهاية عام 2018م بالنسبة لعام 2017م فقد حدث ارتفاع في عرض النقود من 203,367.5 مليون جنية عام 2017م إلى 430,786.0 مليون جنية بمعدل نمو 111.8% مقارنة بمعدل 68.4% في العام السابق له، وذلك نتيجة لارتفاع بند إعادة تقييم الأصول والخصوم نسبة لتحريك سعر الصرف من 6.67 جنية سوداني للدولار في ديسمبر 2017م إلى 18 جنية سوداني للدولار ثم إلى "24.3، 45، 55" جنية سوداني للدولار خلال الأعوام "2018م، 2019م، 2020م" كما ارتفعت المبالغ المدفوعة بواسطة بنك السودان المركزي لمقابلة التزامات الحكومة المركزية، بالإضافة إلى ارتفاع التمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص. إن أهم ما يقال في هذا الشأن أنه لم يقابل هذا التوسع في عرض النقود نمو مكافئ في الناتج

القومي الإجمالي، قاد إلى ذلك للتأثير على استدامة النمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، وأدى إلى خلق ضغوط تضخمية كبيرة، تمثلت في وصول التضخم إلى أرقام ثنائية، وهذا بدوره قاد إلى تدهور نقدي واضح في نهاية الفترات، قاد بدوره إلى خلق ضغوط تضخمية كبيرة. يعزى هذا الارتفاع والتوسع في عرض النقود بصورة أساسية إلى الزيادة في كل عناصر عرض النقود، وقد كان للنمو الاقتصادي الذي حدث خلال فترة إنتاج وتصدير البترول السوداني "2000-2010م" سبباً في ذلك التوسع النقدي فقد شهد تلك الفترة زيادة في وسائل الدفع الجارية بنسبة كبيرة، وشهدت فترة الدراسة أيضاً زيادة في رصيد المديونية المؤقتة للحكومة المركزية بسبب تزايد نسبة استدانها من البنك المركزي بنسبة كانت في بعض السنوات بين "29-50%"، مما شكّل مزاحمة أثرت على حجم التمويل المقدم للقطاع الخاص، مما ترك أثراً سالباً على الاستقرار الاقتصادي من حيث النمو الحقيقي، كما أن انخفاض احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي، أدى إلى زيادة حجم مشتريات الذهب بواسطة البنك المركزي، في ظل ارتفاع بند فروقات سعر بيع وشراء الذهب الناتج عن شراء الذهب بسعر السوق الموازي وتخصيص عائداته بالسعر الرسمي لاستيراد السلع الإستراتيجية.

3. التضخم:

هو ارتفاع مستمر للمستوى العام للأسعار، وما يقابله من تدهور القوة الشرائية للعملة في أسواق السلع والخدمات، وهو ما يحدث غالباً عند تجاوز الناتج القومي الإجمالي للمستوى التوازني الموافق للطاقة الإنتاجية الرأسمالية الكامنة في الاقتصاد السوقي، أو عند انعكاس المؤثرات الخارجية والحروب وتقلبات الأسواق (السمهوري، 2012م، ص 440). وبالنتيجة يؤثر سلباً على القدرة التنافسية لسلع الصادر وعلى الميزان التجاري والحساب الجاري بالتالي سعر الصرف العملة الوطنية (عوض الله، 2003م، ص 79). في السودان يتم التركيز على ثلاثة أنواع من التضخم هي "التضخم الكلي، والتضخم الأساسي والتضخم المستورد"، ويشمل التضخم الكلي كل من التضخم الأساسي والمستورد، حيث يتم احتساب التضخم الكلي باستخدام أسعار سلة من السلع والخدمات في السوق المحلية، بينما يحسب التضخم الأساسي باستخدام أسعار سلة من السلع والخدمات في السوق المحلية عدا أسعار السلع الغذائية، أما التضخم المستورد فيتم حسابه باستخدام أسعار سلة من السلع والخدمات المستوردة.

جدول رقم (3): معدلات التضخم في السودان (2011-2020م)

التضخم %	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
	18.1	35.6	36.5	36.9	16.9	18.2	16.9	63.3	51	163

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية (2011-2020م).

من الجدول (3) شهد العام 2011م انفصال الجنوب وفقدان عائدات نفطه فارتفعت معدلات التضخم لتسجل "18.1%". خلال الفترة "2012-2014م" ارتفعت معدلات التضخم بصورة كبيرة كانت "35.6%"، "36.5%"، "36.9%" على التوالي، وقد شهدت هذه الفترة تطبيق الإجراءات الاقتصادية للبرنامج الإصلاحي الذي كان من نتائجه تخفيض سعر صرف المعاملات الحكومية ورفع الدعم جزئياً عن المحروقات، بالإضافة إلى زيادة عرض النقود بمعدلات تفوق الزيادة في عرض السلع والخدمات من خلال زيادة حجم مشتريات الذهب واعتماد التمويل بالعجز الموازنة "طباعة نقود" (عبد الوهاب عثمان، 2001م، ص 10). في عام 2015م اعتمد برنامج

تحقيق الاستقرار للمستويات العامة للأسعار والنزول بمستويات متوسط معدل التضخم بنهاية العام 2015م إلى 25.9%، وذلك من خلال تحجيم النمو النقدي وتحقيق استقرار سعر الصرف، وزيادة إنتاج سلع إحلال الواردات وترقية الصادرات، بالإضافة إلى توفير مدخلات إنتاج الزراعة، بالإضافة إلى الاستمرار في دعم السلع الأساسية والخدمات، خفض الاستدانة في البنك المركزي (وزارة المالية، 2015: 6)، وقد سجل متوسط التضخم تحسناً ملحوظاً ليصل إلى 16.9% مقارنة بـ (25.9%) مستهدف بالبرنامج و(36.9%) في العام السابق 2014م، وفي العامين "2016م، 2017م" سجل معدل التضخم "18.2%، 16.9%" على التوالي نتيجة الجهود التي بذلت من بنك السودان ووزارة المالية بإحكام التنسيق بين السياسة النقدية والمالية للنزول بمعدلات التضخم إلى المستويات المعقولة باتخاذ الإجراءات والتدابير الخاصة بتحجيم الاستدانة من بنك السودان المركزي وتعديل سياسة شراء الذهب، مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. لكن الأعوام التي تلت وهي "2018م، 2019م، 2020م" فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً لمعدلات التضخم في ظل تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني الذي شهده السودان خلال هذه السنوات.

4. الناتج القومي الإجمالي:

يعرف بأنه القيمة الإجمالية السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد القومي في سنة واحدة (إيدجمان، 1999: 39)، الناتج القومي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي وسرعة نموه (كراجة وآخرون، 2001: 18-19). تتكون السلع والخدمات النهائية من "السلع الاستهلاكية والصادرات، السلع الاستثمارية والزيادة في مخزون السلع المختلفة" (الأمين. طاهر، 2010: 49-50). تستخدم ثلاثة طرق لحسابه حسب نظام الحسابات القومية وهي طريقة القيمة المضافة وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل. ووفقاً لطريقة القيمة المضافة، فإن الناتج القومي الإجمالي يعرف بأنه مجموع القيم المضافة بواسطة الأنشطة الاقتصادية في سنة واحدة. وفقاً لطريقة الإنفاق فإن الناتج القومي الإجمالي يعرف بأنه مجموع الإنفاق على شراء السلع والخدمات المنتجة بغرض الاستهلاك النهائي في سنة واحدة. أما طريقة الدخل فتعرف الناتج القومي الإجمالي بأنه مجموع قيم الدخل المتولدة من ممارسة النشاط الاقتصادي لعملية الإنتاج السلعي أو الخدمي في سنة واحدة، ويتبع السودان طريقة القيمة المضافة في إعداد بيانات الناتج القومي الإجمالي حيث يتم تجميع قيمة المنتجات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مع استبعاد قيم السلع والخدمات الوسيطة المشاركة في العملية الإنتاجية (المهل، البيلي، 2004م، ص 18-19).

جدول رقم (4) : الناتج المحلي القومي في السودان بالأسعار الثابتة (2011-2020م) - مليون دولار

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج القومي الإجمالي	27	27.3	28.3	29.3	33	34.6	35.9	37.9	36.2	38.2
معدل النمو %	1.9%	1.1%	4.4%	3.6%	4.3%	4.9%	5.2%	5.7%	1.3%	2.5%

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية (2011-2020م)

اتسمت الفترة التي تلت العام 2011م بضعف الأداء الاقتصادي، فقد أوضح الجدول "5" أن معدل نمو الناتج القومي الإجمالي كان "1.9%، 1.4%" خلال عامي "2011م، 2012م" على التوالي، نتيجة تعرض الاقتصاد السوداني

لصدمة الأزمة المالية العالمية 2008م، وصدمة انفصال الجنوب 2011م، ويرتبط بالصدمة الأولى تدني عائدات صادر البترول السوداني بسبب تدني أسعاره عالمياً، بينما ارتبط بالصدمة الثانية فقدان الموازنة العامة "75%" من الإيرادات العامة، وما تبعه من انخفاض رأس المال المادي والنمو السلبي في الإنتاج الكلي لقطاعات "الكهرباء والمياه، البناء والتشييد، التجارة، الفنادق، المطاعم، الخدمات الاجتماعية، خدمات المؤسسات المالية، الخدمات الخاصة غير الربحية والرسوم على الواردات"، هذا على الرغم من ارتفاع معدل نمو قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية من 2.6% في 2011م إلى 6.4% في 2012م والتعدين والمحاجر من 66.7% في عام 2011م إلى 105.3% في عام 2012م والصناعة التحويلية من 8.8% في عام 2011م إلى 10.8% في عام 2012م. ليس هذا بالمستغرب حيث انخفضت الاستثمارات في الأنشطة المرتبطة بالنفط بعد الانفصال وتقلص الاستثمار الأجنبي المباشر وتراجعت الثقة في الاقتصاد بشكل عام، ويمكن تفسير شدة الانكماش بضخامة حجم الانخفاض رأس المال المادي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في التنمية الاقتصادية بالسودان قبل عام 2008م (البنك الدولي، 2015: 2). في عام 2013م تحسن معدل نمو الناتج القومي الإجمالي ليسجل "4.4%" قبل أن ينخفض إلى "3.6%" في عام 2014م نتيجة انخفاض معدل نمو القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من 4% إلى سالب (4.1%) في عام 2014م. خلال الفترة "2015-2018م" كان هناك تحسناً في معدل نمو الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليسجل "4.3%"، "4.9%"، "5.2%"، "5.7%" على التوالي بسبب ارتفاع معدل نمو قطاعات الصناعة والخدمات وتعدين الذهب وإلى حد ما قطاع الزراعة، قبل أن يسجل تدهوراً واضحاً خلال العام 2019م بمعدل نمو سالب "1.3%" تزامن ذلك مع تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني في السودان وانعكس هذا الوضع على مساهم القطاعات الاقتصادية في الناتج القومي الإجمالي، وفي العام 2020م سجل الناتج القومي الإجمالي نمواً قدره 2.5%. يمكن القول أنه على الرغم من ضعف مساهمة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، ومنذ الصدمة الاقتصادية لانفصال جنوب السودان، كافح السودان من أجل تحقيق الاستقرار في اقتصاده والتعويض عن خسارة عائدات النقد الأجنبي في الوقت الذي يجري فيه برنامج تقشف لتخفيض النفقات.

هـ) الاحتياطي من النقد الأجنبي: الاحتياطي من النقد الأجنبي يعني به التغيرات في الأصول المتاحة لتصرف السلطة النقدية وتتكون من حيازات الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، وأصول النقد الأجنبي، ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والاستحقاقات الأخرى على غير المقيمين. ينشأ الطلب المحلي على النقد الأجنبي بشكل عام كنتيجة مباشرة لكافة المعاملات الاقتصادية التي من شأنها أن تتطلب استخدام هذه العملة كواسطة للمدفوعات الدولية (الدباغ، الجومرد، 2003م، ص 496). إن تبني سياسة توسعية يؤدي إلى نمو اقتصادي أسرع فيرتفع معدل التضخم وتخفض بالتالي أسعار الفائدة الحقيقية فينتج عن ذلك زيادة الطلب على النقد الأجنبي، فإذا لم يكن لدى الدولة الاحتياطي من النقد الأجنبي الذي يقابل ذلك الطلب تهبط قيمة العملة الوطنية (معروف، 2005م، ص 311).

جدول رقم (5) : الاحتياطي من النقد الأجنبي في السودان (2011-2020م) - مليون دولار

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
-------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

احتياطي النقد الأجنبي 644.5 24.1 17.6 15.1 38.4 18.7 12.8 25.2 32 52

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية (2011-2020م).

من الجدول (5) نلاحظ انخفاض الاحتياطيات من العملات الأجنبية بصورة كبيرة من (644.5 مليون دولار إلى "12.8" مليون دولار في عام 2017م، قبل أن يحدث تحسن طفيف "25.2، 32، 52" مليون دولار في الأعوام "2018م، 2019م، 2020م" على التوالي. هذا التدهور الكبير في الاحتياطيات من العملات الأجنبية، كان نتيجة لصدمتي الأزمة المالية العالمية وانخفاض عائدات البترول بسبب فقدان بترول الجنوب، مما أثر سلباً على أسعار العملات الأجنبية في سوق النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات، وقد تأثر الاقتصاد السوداني بصورة عامة والقطاع المالي بصفة خاصة كانعكاس لانخفاض صافي الأصول المحلية، هذا الأمر جعل حركة تداول النقد الأجنبي أكثر صعوبة من السابق، فاضطر البنك المركزي للتدخل عبر إصداره لمنشورات وتوجيهات للتقليل من الآثار السالبة لارتفاع سعر الصرف والمضاربات في سوق النقد الأجنبي والتمويل بالعجز والتقليل من هروب رؤوس الأموال الأجنبية والمحافظة على ثقة المودعين للودائع بالعملة الأجنبية في القطاع المصرفي. لقد أدت الأزمات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد السوداني إلى تآكل احتياطيات النقد الأجنبي، ودائماً كانت السلطات النقدية تحاول تحييد الآثار السالبة لتلك الأزمات عن طريق ضخ احتياطيات النقد الأجنبي، ونتيجة لضغوط الطلب على العملات الحرة لتحويل رؤوس الأموال للخارج تزامناً مع ضعف عائدات الصادرات، يصبح من الصعب السيطرة على سعر الصرف الثابت ومع انخفاض موارد النقد الأجنبي يظهر السوق الموازي ويتوسع الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي محدثاً علاوة السوق الموازي.

(و) الميزان التجاري: يسمى الحساب التجاري "السلي" وحساب التجارة المنظورة. التجارة المنظورة هي كل من الصادرات والواردات المتعلقة بالسلع المادية الملموسة (FOB). يمثل رصيد الميزان التجاري الفرق بين الصادرات والواردات خلال فترة زمنية معينة عادةً "سنة"، (عفيفي، 1987: 23). يحقق الميزان التجاري فائضاً عندما تكون القيمة الجارية للصادرات من السلع أكبر من القيمة الجارية للواردات منها، في حين يحقق الميزان التجاري عجزاً عندما تكون القيم التجارية للصادرات من السلع أقل من القيمة الجارية للواردات منها (الدباغ، الجومرد 2003: 489). يعتمد الاقتصاد السوداني بقطاعاته "الزراعة، الصناعة، الخدمات" على الواردات من الخارج كالمكينات والجرارات والآليات والأسمدة والمبيدات والمحروقات ومعظم المدخلات، في الوقت الذي لم يكن على الدوام لدى المصارف السودانية السيولة الكافية لتمويل حاجة القطاعات من الاستيراد، الأمر الذي ظل يسبب عجزاً مستمراً في الميزان التجاري أصاب الاقتصاد السوداني بإعاقة في نموه وأضعف إمكانية زيادة الإنتاج والإنتاجية، الأمر الذي يقتضى ضرورة تبنى الدولة لسياسات تمكنها من تحريك الصادرات وتحفيز المنتجين لتحقيق فوائض في العملات الأجنبية تساهم في تمويل الواردات لمشروعات التنمية الاقتصادية بالبلاد (شيخ موسى، 2001م، ص48).

جدول رقم (6) : تطورات الميزان التجاري للسودان (2011-2020م) - مليون دولار

عام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الميزان التجاري	1.528,1	(4.970,4)	(3,938.2)	(3,755.7)	(5,199.9)	(4,231.0)	(4,119.9)	(3,580.4)	(4,619.9)	(4128.5)

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية (2011-2020م).

نلاحظ من الجدول (6) التحول في الميزان التجاري من فائض قدره 1.528,1 مليون دولار في عام 2011م إلى عجز قدره 4.970,4 مليون دولار في عام 2012م، وذلك لانخفاض قيمة الصادرات من 9,6 مليار دولار عام 2011م إلى 3,4 مليار دولار في عام 2012م بنقصان 65.1% عن عام 2011م، ويعزى ذلك بصورة أساسية لفقدان صادر بترول الجنوب بعد انفصاله في يوليو 2011م، لكن عجز الميزان التجاري تواصل خلال الفترة "2013-2020م" مع تذبذبه زيادة ونقصانا من سنة لأخرى ذلك وفقاً للزيادة أو النقصان في قيمة صادرات الذهب والثروة الحيوانية أو في قيمة الواردات الحكومية وواردات القطاع الخاص.

بناء وتوصيف النموذج:

إن الهدف الأساسي من معظم البحوث هو تحليل وتقييم العلاقات بين مجموعة من المتغيرات بغرض الوصول إلى صيغة تصف هذه العلاقات وآثار بعضها على البعض، وتعتبر أساليب الانحدار من أهم وأقوى أساليب التحليل الإحصائي لهذه المتغيرات، وتستخدم أساليب الانحدار في معظم أساليب البحوث العلمية المشاهدة التي غالباً ما تضم متغيرات تابعة يمكن التنبؤ بها من متغيرات أخرى تعرف بالمتغيرات المفسرة المستقلة، ويستخدم نموذج الانحدار المتعدد لمعرفة الأثر أو العلاقة بين المتغيرات التفسيرية المستقلة والمتغير المعتمد (التابع). لدراسة العلاقة السببية بين سعر الصرف ومحدداته تم بناء نموذج تفاعل العوامل المؤثرة على سعر الصرف، ولمعرفة استجابة أسعار الصرف للمتغيرات التي تحدث في العوامل المفسرة الرئيسية، اعتمدت الدراسة منهج التحليل الإحصائي باستخدام حزمة برنامج (E- views-10)، وتم اختيار طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج الانحدار المتعدد، من خلال الشكل الرياضي لهذه العلاقة:

$$EX = f(MS, INF, GDP, FR, TB)$$

يمكن كتابة المعادلة أعلاه في الشكل القياسي من خلال معادلة الانحدار الأساسية (عطية، 2004: 254):

$$Y = a + b_1X_{1i} + b_2X_{2i} + b_3X_{3i} + b_4X_{4i} + b_5X_{5i} + U$$

$$EX = \beta_0 + \beta_1(MS) + \beta_2(INF) + \beta_3(GDP) + \beta_4(FR) + \beta_5(TB) + \mu$$

حيث أن:

EX : سعر الصرف (المتغير التابع)

المتغيرات المستقلة:

MS: عرض النقود INF: معدل التضخم GDP: الناتج القومي الإجمالي

FR: احتياطي النقد الأجنبي TB: الميزان التجاري UI: الحد العشوائي

(B, B1, B2, B3, B4, B5) : معاملات النموذج المتعدد .

تقييم نتائج تقدير نموذج الدراسة (محددات سعر الصرف) في السودان:

بعد الانتهاء من التقدير لمعاملات النموذج من خلال بيانات واقعية نبدأ في تحليل وتقييم نتائج التقدير وفق المعايير "الاقتصادي والإحصائي والقياسي" للتأكد من وجود مدلول للمعاملات من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية، من خلال معادلة محدثات سعر الصرف في السودان التالية:

$$EX = 24.86 + 7.5MS - 0.084INF - 0.77GDP - 0.005FR + 6.58TB$$

أ/التقييم وفق المعيار الاقتصادي: يعتبر من المعايير المستمدة من النظرية الاقتصادية وأولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقييم النتائج حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعاملات المراد تقديرها. هذه الافتراضات تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية. فيما يلي نستعرض التقييم الاقتصادي لإشارات محدثات سعر الصرف في السودان للنموذج المقترح بالتفصيل:

- ✓ إشارة الثابت (24.86) إشارة موجبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية .
- ✓ قيمة معامل عرض النقود تساوي (7.54) ذات إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين عرض النقود وسعر الصرف أي كلما زاد عرض النقود بوحدة واحدة يزيد سعر الصرف بـ 7.54 وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية.
- ✓ قيمة معامل معدل التضخم تساوي (-0.084) ذات إشارة سالبة وهذه الإشارة السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وسعر الصرف أي كلما زاد معدل التضخم بنسبة مئوية ينخفض سعر الصرف بـ 0.084 وهذا لا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية.
- ✓ قيمة الناتج القومي الإجمالي (-0.77) ذات إشارة سالبة وهذه الإشارة السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والناتج القومي الإجمالي أي كلما زاد الناتج القومي الإجمالي ينخفض سعر الصرف، وهذا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية.
- ✓ قيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي تساوي (-0.005) ذات إشارة سالبة وهذه الإشارة السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين احتياطي النقد الأجنبي وسعر الصرف أي كلما زاد احتياطي النقد الأجنبي بنسبة مئوية ينخفض سعر الصرف بـ 0.005 و هذا لا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية.
- ✓ قيمة معامل الميزان التجاري (6.58) ذات إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والميزان التجاري، أي كلما تحسن الميزان التجاري زاد سعر الصرف وهذا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية.

جدول رقم (7) : التقييم الاقتصادي لمعادلة محدثات سعر الصرف في السودان (2011- 2020م).

المتغيرات Variables	المعالم المقدر Coefficient	التقييم الاقتصادي بإيجاز
الثابت	24.86	موافقة للنظرية الاقتصادية
عرض النقود	7.5	موافقة للنظرية الاقتصادية
التضخم	-0.084	غير موافقة للنظرية الاقتصادية
الناتج القومي الإجمالي	-0.77	موافقة للنظرية الاقتصادية

احتياطي النقد الأجنبي	-0.005	موافقة للنظرية الاقتصادية
الميزان التجاري	6.58	موافقة للنظرية الاقتصادية

المصدر: إعداد الباحثان، من الدراسة التحليلية باستخدام برنامج E- Views 10

ب/التقييم وفق المعيار الإحصائي: يعتبر هذا المعيار من المعايير المهمة في دراسة قياس العلاقات الاقتصادية وذلك للتعرف على معنوية التقديرات منها اختبار جودة التوفيق واختبار المعنوية الكلية.

جدول رقم (8) : التقييم وفق الإحصائي لمعادلة محددات سعر الصرف في السودان (2011-2020م)

Adjusted R Squares	المعنوية الكلية للنموذج Prob.(FStatistic	قيمة FStatistic	f	معنوية المعامل Prob	القيمة (t) Statistic	المتغيرات Variables
0.991796	0.0002	96.70818		0.2072	1.503272	C
				0.0010	8.535306	MS
				0.1577	1.735319-	INF
				0.1236	1.945523-	GDP
				0.7815	0.296675-	FR
				0.9700	0.039994	TB

المصدر: إعداد الباحثان، من الدراسة التحليلية باستخدام برنامج E- Views 10

1. جودة توفيق النموذج: يستخدم معامل التحديد المعدل لقياس القوة التفسيرية للنموذج ويدل معامل التحديد المعدل (0.99) على أن المتغيرات التفسيرية المستقلة (MS, INF, GDP, FR, TB) مسؤولة بنسبة 99% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع سعر الصرف نتيجة التغير في المتغيرات التفسيرية المستقلة 99% وأن 1% هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى العشوائية غير المضمنة في النموذج، وهذه تعتبر دلالة على جودة توفيق النموذج المقترح لأن المتغيرات المضمنة في النموذج هي الأعلى تأثير في المتغير التابع من المتغيرات الغير مضمنة في النموذج.

2. المعنوية الكلية للنموذج: القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي 0.0002 وهي أقل من مستوي الدلالة الإحصائية 0.05، لذا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على معنوية كلية للنموذج المقترح.

ج/ التقييم وفق المعيار القياسي (الارتباط الذاتي للأخطاء (البواقي): تقترض طريق المربعات الصغرى العادية (OLS) أن معاملات الأخطاء العشوائية غير مترابطة زمنياً، بمعنى أن طبيعة متغيرات الاقتصاد السوداني تجعل احتمال وجود ارتباط ذاتي كبير خاصة عند استخدام بيانات سلاسل زمنية في مجموعة متعددة للمتغيرات، كذلك قد يؤدي حذف متغير هام إلى وجود ظاهرة الإبطاء، وعند تقدير محددات سعر الصرف في السودان كانت نتائج إحصائية ديرين واتسون تعادل (2.51)، هذا يدل على أن نموذج محددات سعر الصرف في السودان لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول رقم (9) التقييم وفق المعيار القياسي لمعادلة محددات سعر الصرف في السودان (2011-2020م).

المعادلة	DW إحصائية
محددات سعر الصرف في السودان	2.51

المصدر: إعداد الباحثان، من الدراسة التحليلية باستخدام برنامج E- Views 10

عند تقدير محددات سعر الصرف في السودان كانت نتائج إحصائية ديرين واتسون تعادل (2.51)، هذا يدل على أن نموذج محددات سعر الصرف في السودان لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للخطأ البواقي .

النتائج:

1. هناك ارتباط بين المتغيرات المستقلة "عرض النقود، معدل التضخم، الناتج القومي الإجمالي، احتياطي النقد الأجنبي، الميزان التجاري" والمتغير التابع "سعر الصرف". قيمة معامل التحديد المعدل (R2-adjusted) تعادل "0.99" بمعنى أن 99% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع يتم تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة، في حين أن 1% من التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى.

2. هناك علاقة عكسية بين "معدل التضخم، الناتج القومي الإجمالي، احتياطي النقد الأجنبي" وسعر الصرف، بينما كانت العلاقة طردية بين "عرض النقود، الميزان التجاري" وسعر الصرف، وقد نعزي للمضاربات في السوق الموازي .
3. قيمة معامل عرض النقود تساوي (7.54) ذات إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين عرض النقود وسعر الصرف أي كلما زاد عرض النقود بوحدة واحدة يزيد سعر الصرف بـ 7.54 وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية.

4. قيمة معامل معدل التضخم تساوي (-0.084) ذات إشارة سالبة وهذه الإشارة السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وسعر الصرف أي كلما زاد معدل التضخم بنسبة مئوية ينخفض سعر الصرف بـ 0.084 وهذا لا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية.

5. قيمة الناتج القومي الإجمالي (-0.77) ذات إشارة سالبة وهذه الإشارة السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والناتج القومي الإجمالي أي كلما زاد الناتج القومي الإجمالي ينخفض سعر الصرف، وهذا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية.

6. قيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي تساوي (-0.005) ذات إشارة سالبة وهذه الإشارة السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين احتياطي النقد الأجنبي وسعر الصرف أي كلما زاد احتياطي النقد الأجنبي بنسبة مئوية ينخفض سعر الصرف بـ 0.005 و هذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية.

7. قيمة معامل الميزان التجاري (6.58) ذات إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والميزان التجاري، أي كلما تحسن الميزان التجاري زاد سعر الصرف وهذا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية.

التوصيات:

1. دعم وتطوير قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي وزيادة الاستثمار فيها لتعزيز الصادرات السودانية.
2. زيادة إنتاجية منتجات الصادرات الرئيسية وتنويعها لمعالجة عجز الميزان التجاري وسعر الصرف.
3. تخفيض تكاليف التجارة وبناء علاقات تجارية واقتصادية مع دول الجوار والمحيط العالمي في إطار التعاون الاقتصادي وإيجاد شراكات تجارية إستراتيجية.

4. انتهاء سياسات نقدية رشيدة مع ضبط مالي، وعند استهداف معدل معين لسعر الصرف لابد من وضع محددات سعر الصرف في الاعتبار .
5. التنسيق التام بين السلطات النقدية والمالية للسيطرة على التضخم وتقليل تكلفة التمويل في الاقتصاد.
6. الاهتمام بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي.
7. وضع إستراتيجية ملائمة لتحسين سعر صرف الجنيه السوداني تجاه الدولار في السوق الموازي.
8. منع المضاربة في العملات الأجنبية في السوق الموازي.
9. العمل على منع تهريب السلع الإستراتيجية كالذهب والحد من تصدير الخام.
10. تشجيع المغتربين بتحويل مدخراتهم عبر البنوك.

المراجع:

1. إبراهيم، صلاح محمد وآخرون، (2021م)، أثر عدم استقرار سعر الصرف في ميزان المدفوعات في السودان (1979-2017م)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد التاسع عشر، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.
2. الأمين، عبد الوهاب. طاهر، فريد بشير، (2010م)، الاقتصاد الكلي، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، المنامة.
3. الإمام، البشير، (2014م)، نظم وسياسات سعر الصرف في السودان وأثرهما على التجارة الخارجية (1990-2011م)، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد (15) العدد (1)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
4. الدباغ، أسامة بشير. الجومرد، أثيل عبد الجبار، (2003م)، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
5. السهموري، محمد سعيد، (2012م)، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
6. المهل، عبد العظيم سلمان. البيلي، خالد حسن، (2004م)، الاقتصاد الكلي، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
7. الكرم، سعد عبد الله ، أبو الحسن، محمد، (2020م)، اتجاه حركة تجارة السودان الخارجية (2000-2017م)، مجلة النيل الأبيض، العدد (15)، جامعة النيل الأبيض، كوستي ، مارس .
8. ايدجمان، مايكل، (1999م)، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، الرياض، دار المريخ للنشر.
9. بنك السودان المركزي، إدارة السياسات والبحوث، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، التقارير السنوية (2011-2020م)، الخرطوم.
10. بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي (فبراير 2017م)، العدد (44)، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.

11. حسين، حيدر عباس وآخرون، (2005م)، محددات سعر الصرف في السودان(1982-2004م)، بنك السودان المركزي، سلسلة الدراسات والبحوث سلسلة بحثية، الإصدار رقم (7)، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
12. حميدة، الصادق عثمان، (2010م)، تحرير سعر الصرف وأثره على النشاط الاقتصادي الكلي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم.
13. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر ، (2004م) الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة، يونيو.
14. عفيفي، سامي،(1987م)، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية للنشر، القاهرة.
15. عوض الله، زينب حسن ،(2003م)، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، الإسكندرية، الفتح للطباعة والنشر.
16. معروف، هوشيار، (2005م)، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
17. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، (2020م)، العرض الاقتصادي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، التقارير السنوية (2011-2020م)، الخرطوم.
18. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، (2005م) ، تقرير لجنة تحديد السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي، الخرطوم.